

قانون عدد 52 لسنة 1989 مؤرخ في 14 مارس 1989 بتعلق بتنقيح واثام القانون عدد 46 لسنة 1981 المؤرخ في 29 ماي 1981 والمتعلق بالنهوض بالمعوقين وحمائهم (1).

باسم الشعب .

وبعد موافقة مجلس النواب .

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

الفصل الاول - تنقح الفصول 1 و 3 و 4 و 13 و 19 من القانون عدد 46 لسنة 1981 المؤرخ في 29 ماي 1981 والمتعلق بالنهوض بالمعوقين وحمائهم كما يلي :

الفصل 1 (الفقرة الثالثة جديدة) - تباشر الدولة بواسطة وزارة الشؤون الاجتماعية التي يساعدها في ذلك المجلس الاعلى للمعوقين مهمة التنسيق والمراقبة الفنية لمختلف النشاطات في مجال اعادة تأهيل المعوقين وادماجهم .

الفصل 3 (الفقرة الثانية جديدة) - يتم اقرار صفة معوق من طرف اللجان الجهوية للمعوقين التي تضبط تركيبها ومشمولاتها بامر .

الفصل 4 (جديد) - تسلم وزارة الشؤون الاجتماعية لكل شخص اقرت اللجان المذكورة بالفصل 3 اعلاه بانه معوق وتضاف ملاحظة « اولوية » على البطاقة باقتراح من هذه اللجان وهي تخول الحق في الانتفاع بالامتيازات المنصوص عليها بالفصل 19 من هذا القانون .

الفصل 13 (جديد) - لا يمكن ان تكون الاعاقة سببا في حرمان مواطن من الحصول على شغل في القطاع العام او الخاص اذا توفرت لديه المؤهلات اللازمة للقيام به .

الفصل 19 (جديد) - بطاقة المعوق صالحة الاستعمال لمدة خمس سنوات وتجدد بطلب من صاحبها وتخول هذه البطاقة لصاحبها الركوب في اي نوع كان من وسائل النقل العمومي بصورة مجانية او حسب تعريفه منخفضة ويقع ضبط شروط منح مجانية النقل والتعريف المنخفضة بقرار مشترك من وزيرى الشؤون الاجتماعية والنقل .

كما ان للمعوقين الحاملين لبطاقة معوق بها ملاحظة « اولوية » الحق في :

- اولوية الدخول لمكاتب وشبائيك الادارات والمصالح العمومية

- استعمال الاماكن المخصصة للغرض في وسائل النقل العمومي

- النقل المجاني لآلة التنقل الخاصة بالمعوق

- اولوية الدخول الى اماكن الترفيه والتسلية

- ويتمتع الشخص المصاحب بصورة مستمرة لمعوق في حاجة الى مساعدة الغير بحق الاولوية وبمجانية النقل او بتعريفه منخفضة حسب شروط يقع ضبطها بقرار من وزيرى الشؤون الاجتماعية والنقل .

الفصل 2 - تضاف للقانون عدد 46 لسنة 1981 المؤرخ في 29 ماي 1981 والمتعلق بالنهوض بالمعوقين وحمائهم الفصول التالية :

الفصل 15 مكرر - يتعين على كل مؤسسة خاصة او عمومية خاضعة لجهة الشغل وتشغيل عادة مائة عامل على الاقل تخصيص واحد بالمائة من مراكز العمل بها للاشخاص المعوقين الذين يحملون بطاقة معوق طبقا لاحكام الفصل 4 من هذا القانون .

ولا يحسب في هذه النسبة :

(1) المعوقون الذين يواصلون العمل بمؤسساتهم بعد حصول الاعاقة . طبقا لاحكام الفصل 15 من هذا القانون او لاحكام اخرى ترتيبية او تعاقبية .

(2) المعوقون المتمتعون بجراية او بمنحة اوباي دخل اخر يساوي اوفوق ثلثي الاجر الادنى المضمون .

الفصل 15 - 3 - يتعين على كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق الفصل 15 مكرر اعلاه ان تمتثل لالزامية تشغيل المعوقين وذلك في اجال يحدد اقصاها كما يلي :

- سنة واحدة بالنسبة للمؤسسة التي تشغل ما بين مائة وخمسمائة عامل

- سنتين بالنسبة للمؤسسة التي تشغل ما بين خمسمائة والالف عامل

- ثلاثة سنوات بالنسبة للمؤسسة التي تشغل اكثر من الف عامل

تسرى هذه الاجال بداية من تاريخ نشر هذا القانون .

الفصل 15 - 4 - يتعين على المؤسسات المذكور اعلاه توجيه اعلام الى وزارة الشؤون الاجتماعية عن كل انتداب لمعوقين يتم تطبيقا للفصل 15 مكرر اعلاه وذلك في اجل شهر من تاريخ الانتداب .

كما يجب توجيه اعلام في نفس الشروط عند حذف موطن شغل مسند لمعوق .

الفصل 15 - 5 - تعفى المؤسسات من دفع :

- جميع التكاليف الاجتماعية الموظفة على الاعراف وذلك عن كل عامل حامل لبطاقة معوق ذات اولوية مع مصاحب .

- ثلثي التكاليف عن كل عامل حامل لبطاقة معوق ذات اولوية

- نصف التكاليف عن كل عامل حامل لبطاقة معوق بسيطة

التكاليف الاجتماعية المقصودة بهذا الفصل هي مساهمات المؤجر في النظام القانوني للضمان الاجتماعي الاداء على التكوين المهني والمساهمة في صندوق النهوض بالسكن لفائدة الاجراء .

الفصل 15 - 6 - كل مخالفة لاحكام الفصلين 15 مكرر و 4 - من هذا القانون تعاقب بحطية تساوي ثلث الاجر الادنى المضمون لكامل فترة المخالفة .

وتطبق الحطية حسب عدد مراكز العمل التي لم تخصصها المؤسسة للاشخاص المعوقين ، اذا كانت المخالفة تتعلق بالفصل 15 مكرر .

يشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 14 مارس 1989 .

زين العابدين بن علي

قانون عدد 53 لسنة 1989 مؤرخ في 14 مارس 1989 يتعلق بتكوين تعاونية لاعوان الديوانة

باسم الشعب .

وبعد موافقة مجلس النواب .

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

الفصل الاول - تكونت شركة تعاون اطلق عليها اسم « تعاونية اعوان الديوانة » ينخرط فيها وجوبا جميع اعوان الديوانة ، وذلك بواسطة اشتراك يقع حجز مقداره مباشرة من مرتباتهم واجورهم وتتولى الادارة دفع مبالغ هذه الاشتراكات الى التعاونية ، يمكن للمتقاعدين من اعوان الديوانة ان يواصلوا اختياريا الانخراط بالتعاونية شريطة ان يتمادوا في دفع مبالغ اشتراكاتهم وان لا يكونوا منخرطين بتعاونية اخرى او متمتعين بمقتضى تشريع خاص باعانات او امتيازات احسن ومن نفس النوع التي تسديها تعاونية اعوان الديوانة . ويقع ضبط كيفية انخراط هؤلاء المتقاعدين ووضع حد لانخراطهم بالقانون الداخلي للتعاونية .

تخضع تعاونية اعوان الديوانة لاشراف وزير المالية ويعين مقرها بتونس العاصمة .

الفصل 2 - تهدف التعاونية الى القيام بعمل احتياطي مبني على التضامن لفائدة منخرطيه وزوجاتهم واراملهم اللاتي لسن بمنخرطات في هيئة مماثلة وكذلك لفائدة ابنائهم الذين هم على نفقتهم .

وهذا العمل التعاوني والاحتياطي الاضافي الذي سيتم ضبطه بقانون التعاونية الداخلي يرمي خاصة الى :

أ - تسديد الكل او البعض من مصاريف العلاج الطبي او العمليات الجراحية والاقامة بالمستشفيات والولادة والدفن عند الوفاة وهي المصاريف التي لا يشملها النظام المشترك الوجوبي للحياة الاجتماعية الجاري به العمل وكذلك تسديد الكل او البعض من مصاريف العلاج الطبي او العمليات الجراحية التي لا تدخل في نطاق العلاج المجاني الذي يتمتع به المنخرطون وعائلاتهم .

ب - تسديد الكل او البعض من المصاريف المدرسية (كمصاريف الاقامة والادوات المدرسية وغيرها) وكذلك مصاريف مشاركة ابناء المنخرطين في المصانف .

(1) الاعمال التحضيرية

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة في 8 مارس 1989

(1) الاعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة في 8 مارس 1989